الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.3

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

11 February 1998
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الثلاثاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تشودري . . . . . (بنغلاديش)

ثم : السيدة دايس (نائبة الرئيس) . . . . . (اليونان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندزي

مقترحات بشأن إدارة أصول عمليات حفظ السلام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

تنظيم الأعمال (A/C.5/52/L.1 و L.2)

١ - **الرئيس**: وجه انتباه اللجنة إلى برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/C.5/52/L.2 التي أعِدت على أساس الوثيقة غير الرسمية المقدمة إلى اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والتي وضعت في الاعتبار أيضا الملاحظات المعرب عنها في أثناء تلك الجلسة. كذلك، وجه انتباه اللجنة إلى الوثيقة A/C.5/52/L.1، التي تتضمن بيانا بحالة الوثائق المعروضة على اللجنة الخامسة.

٢ - وفيما يتعلق بالمسألة المطروحة في جلسة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن إعداد التقارير الأربعة التي سيقدمها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالبند ١١٣، المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"، والتقارير التي من المقرر أن تقدم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن الاستعراض الإداري لجميع جوانب أعمال أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية، والمراجعة الخاصة المستكملة لحسابات نظام المعلومات الإدارية المتكامل، والمقترحات بشأن تحسين تنفيذ توصيات المجلس وما يمكن إجراؤه من تغييرات في إعداد التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذها، وبشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجه انتباه اللجنة إلى الرد المقدم من الأمين التنفيذي لمجلس مراجعي الحسابات في المذكرة المؤرخة ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، التي عـُممت على جميع الدول الأعضاء، حول الأسباب التي حالت دون إصدار تلك التقارير الأربعة في وقت مناسب لكي تنظر فيها اللجنة أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

٣ - وفيما يتعلق بإعداد التقارير التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٥١، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، المعنون "الأفراد المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى"، المتعلق بالبند ١١٤ من جدول الأعمال (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة)، وجه الرئيس انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدلى به المراقب المالي قبل اعتماد القرار المذكور، ومفاده أن الأمانة العامة، رغم أنها ستبذل ما في وسعها لإعداد التقارير المطلوبة في مشروع القرار، لا يمكنها أن تضمن أن كافة التقارير الستة ستكون جاهزة قبل نهاية الجزء الأول من الدورة الثانية والخمسين.

٤ - وفيما يتعلق بالبنـــد ١١٦ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩"، وجه الرئيس انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إليه من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد عـُممت رسالة مماثلة، موجهة إلى الأمين العام، تحت الرمز A/52/379.

٥ - وفيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال أيضا، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٥ المتعلق بالدراسة الشاملة لمسألة الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، سيصدر عما قريب تقرير للأمين العام وفقا للفقرة ٢ من ذلك القرار.

٦ - **السيدة بينيا** (المكسيك): لاحظت أنه من الأيسر دائما اتخاذ القرارات بشأن برنامج العمل عندما تكون معلومات كاملة متاحة عن توفر الوثائق. وقد عـُممت في جلسة ١٩ أيلول/سبتمبر قائمة مؤقتة متعلقة بحالة الوثائق، لم ترد فيها تواريخ صدور بعض الوثائق. ووجهت الانتباه بصفة خاصة إلى أن الأمانة العامة أشارت إلى

أن أربع وثائق متعلقة بالأفراد المقدمين دون مقابل ستصدر في فترة ما بين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بينما لم يرد في الوثيقة A/C.5/52/L.1 أي تاريخ بصددها.

٧ - وأحاطت المتكلمة علما بالتوضيحات التي قدمها المراقب المالي، وقالت إنها تأمل أن يمكن إعداد بعض الوثائق على الأقل. وبوصفها منسقة المفاوضات التي أسفرت عن اعتماد القرار ٢٤٣/٥١، ذكّرت الأمانة العامة بالأهمية التي تعلّقها الوفود، من أجل التوصل إلى توافق آراء، على تلقي الوثائق في التواريخ المحددة. وأضافت أنه يجب احترام الآجال المعلنة؛ وبدون ذلك، سيبدو أن الأمانة العامة تتجاهل الجهود التي تبذلها الوفود. وهذه الحالة تدعو إلى عدم الرضا، حيث يبدو أن الأمانة العامة، لم تكن في مستوى الثقة الموضوعة فيها، في وقت مناقشة مشروع القرار. واستطردت قائلة إنه ينبغي طلب توضيحات من الأشخاص المعنيين بشأن تقديم التقارير.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت توضيحات بشأن التقرير الثاني عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، حيث أن من المتوخى النظر في الوثيقة في مشاورات غير رسمية في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بينما التاريخ المقدر لصدورها هو ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ولاحظت أنه ينبغي النظر في هذا البند قبل نهاية العام، إذ أنه سيكون من الصعب للغاية اتخاذ قرارات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ما لم يتخذ قبل ذلك أي قرار بشأن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٩ - **السيدة بويرغو** (كوبا): أشارت إلى بند الأفراد المقدمين دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى، الذي سينظر فيه، وفقا للمقرر الذي تم اتخاذه بالفعل، قبل انتهاء السنة الجارية، ومع ذلك لم يُذكر أي تاريخ مقدر لصدور أي من الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع. وأعربت عن الأمل في أن يتم تقديم إيضاح في هذا الصدد.

١٠ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ذكّرت بموقف وفدها ووفود أخرى القائل بأنه ينبغي إدراج هذا البند في برنامج العمل قبل البند المتعلق بالنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وخاصة فيما يتصل بالوثيقة A/C.5/51/53، التي صدرت بالفعل. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف بالتحديد ما هو أنسب وقت لتناول ذلك البند.

١١ - **السيد مكتفي** (الجزائر): أعرب عن تقديره لتعميم رسالة رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وعن اهتمامه الخاص باقتراح نقل أمانة اللجنة الخاصة إلى الإدارة الجديدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات.

١٢ - **السيد سيال** (باكستان): أيّد تعليقات ممثلة المكسيك بشأن حالة الوثائق المتعلقة بالأفراد المقدمين دون مقابل. وأعرب عن اعتقاده بأنه، إذا ما اتخذت الجمعية العامة مقررا، فإن ذلك المقرر يجب أن يُحترم.

١٣ - **السيد ريفا** (الأرجنتين): أكد على أهمية التحقق من الآراء السياسية في الميدان المعني قبل إجراء أي تعديلات هيكلية. وبالنسبة لإعادة هيكلة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، رحب بالرأي الذي أبداه رئيس تلك اللجنة وقال إن وفد الأرجنتين يشارك ذلك الرأي تماما.

١٤ - **الرئيس**: شارك الوفود أملها في أن تتاح الوثائق المعلنة للنظر في بنود جدول الأعمال. وطلب إلى المراقب المالي تقديم رد فوري في هذا الصدد، لكي يبلغه بدوره إلى الوفود. وفيما يتعلق بتقرير الأداء الثاني، قال إن التاريخ التقديري للإصدار، الوارد في الوثيقة ذات الصلة، خاطئ وسيجري تصويبه.

١٥ - **السيد أكابكو ساتشيفي** (أمين اللجنة): أكد، ردا على السؤال الذي وجهته ممثلة كوبا، أن من المقرر النظر في بند أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأضاف أن عقد مشاورات غير رسمية سيتوقف على النهج الذي تتوخاه اللجنة للنظر في تقرير الأمانة العامة عن هذه المسألة.

١٦ - **السيدة بينيا** (المكسيك): قالت إنها، نظرا للخطأ في التاريخ المقرر لصدور التقرير عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تفترض أن برنامج العمل سينقـّح تبعا لذلك لكي يتسنى النظر في البند في جلسة رسمية.

١٧ - **الرئيس**: قال إنه يعتزم إصدار تصويب يتضمن التنقيح اللازم لبرنامج العمل.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي (A/51/803، و A/51/905، و A/52/380)

إدارة أصول عمليات حفظ السلام (A/50/907، و A/50/985، و A/51/957)

١٨ - **الرئيس**: ذكـّر بأن الجمعية العامة قد أسفت في قرارها ٢١٨/٥١ هاء، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، للتأخير في تقديم تقرير الأمين العام عن تمويل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، وقررت القيام باستعراض تفصيلي لتقريري الأمين العام والتقريرين ذوي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات، في دورتها الثانية والخمسين في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الفترة الانتقالية، من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بالدخول في التزامات مالية لا تتجاوز المستوى الحالي من النفقات للأشهر الثلاثة الأخيرة لتشغيل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات، وطلبت إليه أن يضع في ذلك السياق الصيغة النهائية للمقترحات بشأن إدارة أصول عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ودور قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات.

١٩ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تعليقات اللجنة الاستشارية على تقريري الأمين العام المتعلقين بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي (A/51/905) وبإدارة أصول عمليات حفظ السلام (A/51/957).

٢٠ - فيما يتعلق بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، ترى اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام لم يتضمن تحليلا كافيا لجدوى التكاليف، وهي تكرر طلبها، الذي أيدته الجمعية العامة، بإجراء ذلك التحليل.

٢١ - وقد وافقت اللجنة الاستشارية على السياسة المتعلقة بنقل الأصول إلى القاعدة، وأيدتها الجمعية العامة في ذلك، لكن بعض الحالات أثارت القلق لأن الأمانة العامة وجدت نفسها مضطرة إلى تخزين معدات مقدمة على سبيل الإعارة أو الهبة، بسبب قيود فرضتها الدولة العضو المانحة على التصرف في تلك المعدات في الوقت ذاته، لا توافق على ردها إليها. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح تجنب تكرار مثل هذه الحالة في المستقبل، وذلك عن طريق إدراج أحكام في الاتفاق المعقود مع الدولة المساهمة تكون الدولة ملزمة بموجبها إما بقبول المعدات عندما تنتهي الأمم المتحدة من استخدامها، أو بالموافقة على نقل المعدات إلى أي طرف ثالث يكون، بالفعل، قد قام بتشغيلها. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تقوم الأمم المتحدة بتدمير المعدات في حالة عدم وجود اتفاق على خلاف ذلك.

٢٢ - وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لم توافق بعد على ميزانية القاعدة وملاك موظفيها للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأكدت على أهمية تضمين تقارير الأداء لكل عملية من عمليات حفظ السلام إشارات محددة لنفقات القاعدة. وينبغي أن تتضمن الميزانية القادمة للقاعدة بيانات عن الأداء، ومعلومات عن كيفية تمويل النفقات.

٢٣ - وقد اقترح الأمين العام إنشاء ٤٤ وظيفة، مما يمثل زيادة قدرها ١١ وظيفة عن الفترة السابقة. وتوصي اللجنة الاستشارية بإعادة النظر مستقبلا في مستوى ملاك الموظفين في ضوء حجم العمليات.

٢٤ - وبالنظر إلى ما عرضه البلد المضيف من تقديم المساعدة في مجال صيانة وإصلاح وتجديد الأماكن، لاحظت اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق بعض الوفورات في إطار البند ٣ من الميزانية، أماكن العمل والإقامة. وفي ذلك الصدد، أوصت بأن يظل هذا النوع من المساعدة في المستقبل مدرجا في الميزانية المقترحة للقاعدة.

٢٥ - وبصفة عامة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تتخذ الجمعية العامة التدابير التي ذكرها الأمين العام في الفقرة ٣٨ من تقريره. وحتى اليوم، عملت القاعدة بموجب ترتيب مالي وإداري مخصص. وحين توافق الجمعية العامة على الميزانية وملاك الموظفين، سينتهي العمل بالتدابير المخصصة، مما سيؤدي إلى تغييرات في حالة موظفي القاعدة وإلى زيادة في النفقات متصلة بدفع استحقاقات الموظفين.

٢٦ - وبما أن القاعدة قد حلت محل مرافق التخزين السابقة في بيزا، وأن جزءا من نفقات التشغيل سيظل قائما حتى في حالة وجود بعثات في طور الاشتغال، فإن الأمين العام ينبغي أن ينظر في مصادر أو طرائق مختلفة للتمويل ويقترحها، وأن ينظر في إيجاد آليات أخرى للتمويل الذاتي بالإضافة إلى تلك التي اقترحت بالفعل. وفضلا عن ذلك، ينبغي للأمين العام أن يستكشف إمكانية توسيع نطاق استخدام القاعدة من جانب منظمات وبرامج أخرى للأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وأن يُضمن تقريره القادم معلومات في هذا الصدد.

٢٧ - وفيما يتعلق بإدارة أصول عمليات حفظ السلام، أشادت اللجنة الاستشارية بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لاستحداث نظام جديد للسوقيات من أجل البعثات الميدانية، يتمثل مكونه الأول في نظام مراقبة الأصول في الميدان. وأوصت بتشجيع إدارات أخرى على استكشاف إمكانية استخدام هذا النظام الذي استنبطته إدارة عمليات حفظ السلام باستخدام المعرفة والخبرات المتاحة داخل المنظمة. ولا يوجد لدى اللجنة الاستشارية

أي اعتراض على طلب الأمين العام إضافة أربع وظائف جديدة ممولة من حساب الدعم، على أن يكون مفهوما أن هذا الاحتياج سيلبى عن طريق نقل الوظائف.

٢٨ - وتوافق اللجنة الاستشارية على الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة والمبين في الفرع التاسع من الوثيقة A/51/957. وهي توصي كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يبين في تقريره القادم عن حساب الدعم الآثار المترتبة على النظام الجديد بالنسبة لفعالية وإنتاجية مختلف عمليات حفظ السلام.

٢٩ - **السيد كالتنباك** (نائب مدير شعبة مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية الإدارية بمكتب خدمات المراقبة الداخلية): عرض التقرير عن مراجعة حسابات قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي (A/51/803). وقد قُدم التقرير، الذي يتضمن توصيات مراجعة الحسابات التي جرت في أيار/ مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، إلى الجمعية العامة في شباط/فبراير ١٩٩٧. وأجرى مكتب خدمات المراقبة الداخلية في نيسان/أبريل ١٩٩٧ مراجعة حسابات تكميلية للقاعدة.

٣٠ - ويرى المكتب أن فكرة إنشاء قاعدة للسوقيات لتخزين وإدارة أصول البعثات التي خفضت أو صفيت فكرة سليمة، شريطة أن تُدار القاعدة بفعالية وكفاءة وأن تحصل على الموارد اللازمة لأداء مهامها.

٣١ - وأوضح أنه لا ينبغي الانخداع بالقيم المتعلقة بالمخزون المذكورة في تقرير المكتب. فبالرغم من أن التقرير أثار مسألة العلاقة بين القيمة المقدرة للموجودات والتكاليف السنوية لصيانة القاعدة، يتعين مراعاة أن قيمة الموجودات قد ازدادت مؤخرا نتيجة لوصول شحنات من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلدان يوغوسلافيا السابقة وستزداد أكثر من ذلك بعد التصفية الوشيكة لبعثات أخرى. ومن ناحية أخرى، يتعين أيضا إدراك أن التخفيض الأخير في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام والترتيبات الجديدة لاستئجار الأماكن ستؤثر في أنواع وكميات المعدات اللازمة، ومن ثم في دور القاعدة.

٣٢ - وما زال هناك قدر كبير من أعمال الاستعراض غير المنجزة واللازمة لتحديد ما إذا كانت الموجودات من المعدات والمواد واللوازم صالحة للاستعمال. وينبغي شطب المعدات غير الصالحة للاستعمال ثم بيعها أو التصرف فيها بطريقة أخرى. وبعد إجراء تقدير معقول لقيمة المخزون من البنود الصالحة للاستعمال، سيمكن للمنظمة تقييم فعالية تكاليف القاعدة. وقد لاحظ المكتب أنه تم إدراج اعتماد غير متكرر قدره ٤,٣ ملايين دولار في مقترحات الميزانية المنقحة للقاعدة لتغطية تكلفة إنجاز المهام غير المكملة.

٣٣ - ويعترف المكتب بالجهود الإيجابية التي بذلتها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، لا سيما من خلال وضع بيان بالأهداف المنقحة والهيكل التنظيمي المنقح، وتفويض السلطة لشطب فئات معينة من المعدات، ووضع سياسات لنقل الأصول المستعملة إلى القاعدة وحفظها فيها، وقصر تخطيط مجموعات الوسائل اللازمة لبدء العمليات على مجموعتين فقط.

٣٤ - ويعرب المكتب أيضا عن تقديره لما أبدته وحدة التفتيش المشتركة من اهتمام بالتقرير. وقد أثار المفتشون عددا من المسائل ذات الصلة بشأن دور إدارة عمليات حفظ السلام في توجيه إدارة القاعدة. وقد نظر تقرير المكتب في بعض المسائل التي تتطلب اتخاذ تدابير من جانب الإدارة. وتستحق تساؤلات أخرى من

المفتشين أن تدرس بمزيد من التفصيل ولكنها تتجاوز نطاق عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها المكتب والتي تقتصر على الإجراءات التشغيلية والإدارية لقاعدة السوقيات، والمدى الذي تفي القاعدة فيه بالأهداف المحددة لها. وبالتالي، سيرحب المكتب باضطلاع وحدة التفتيش المشتركة بإجراء دراسة بشأن الشحن والتخزين والتصرف في المعدات الفائضة من البعثات المنتهية وتلك التي خفضت في الإطار الأعرض لإدارة عمليات حفظ السلام ككل.

٣٥ - **السيدة شنويك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أن حكومة الولايات المتحدة، وإن كانت تؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بالإبقاء على قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، ترغب في الحصول على توضيحات من الأمانة العامة ومن رئيس اللجنة الاستشارية في خلال الأسبوع المقبل.

٣٦ - وأضافت أن البيانات المدلى بها تعطي انطباعا بوجود تمييز في مقترح الأمين العام بين الموظفين الفنيين والمحليين وموظفي فئة الخدمات العامة. وقالت إنها تفهم التفرقة بين الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. ولكن موظفي فئة الخدمات العامة، حسب علمها، يعينون محليا، ولذلك لا ينبغي التفريق بينهم والموظفين المحليين. ورغبت في معرفة لماذا يبدو أنه يجري حاليا اقتراح ثلاث فئات من الموظفين وما هي التكاليف التي ستترتب على ذلك.

٣٧ - وأضافت أن رئيس اللجنة الاستشارية ينبغي أن يوضح لماذا يعتقد أن إعادة تصنيف القاعدة سيتطلب نقل بعض الوظائف، بينما سيتعين تحويل بعض الوظائف الأخرى، وإن التكاليف المتصلة بذلك ستزداد. وطلبت تقديم مزيد من المعلومات بهذا الشأن.

٣٨ - وقالت إن الولايات المتحدة فهمت أنه، عند إغلاق مخزن الإمدادات التابع للأمم المتحدة في بيزا، تم تعيين أغلبية موظفيه للعمل في برينديزي، وأن ذلك اعتبر تغييرات لمقر العمل وأن الموظفين المتأثرين بذلك حصلوا على مبالغ لقاء إنهاء خدمتهم على أساس أن ذلك نقض لعقد عملهم في بيزا. ومع ذلك فقد تم تعيينهم في برينديزي دون أي انقطاع للخدمة. وهذه الحالة تشبه كثيرا ما حدث في حالة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وينبغي التذكير بأن الجمعية العامة قد ذكرت صراحة أن ذلك لا ينبغي أن يتكرر.

٣٩ - وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية ذكرت أنه ينبغي استعراض حجم ملاك الموظفين في برينديزي. وقد يكون من المفيد أن يفسر رئيس اللجنة الاستشارية للجنة الخامسة لماذا يعتقد ذلك، وما هي مقترحاته إذا كان يرى أنه ينبغي تخفيض ملاك الموظفين.

٤٠ - كما ذكرت اللجنة الاستشارية أنه لم يتم حتى الآن إجراء تحليل ملائم لجدوى تكاليف قاعدة السوقيات؛ ومع ذلك، فهي لم تبد أي اعتراض على التقديرات المقدمة من الأمين العام؛ ولاحظت أن ذلك لا يتسم بالاتساق. كذلك، ترى الولايات المتحدة أن اللجنة الاستشارية ينبغي أن توضح الولاية التي أنشئت القاعدة على أساسها.

٤١ - وطلبت المتكلمة إلى الأمانة العامة أن تؤكد أن هذه القاعدة ستكون قاعدة السوقيات الوحيدة لأنشطة الأمم المتحدة. ورأت أنه من الأهمية البالغة أن يكون واضحا أنه لا يجري حاليا إنشاء أكثر من قاعدة دائمة.

٤٢ - وفيما يتعلق بحساب الدعم، أشارت إلى أن رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوضح أن اللجنة الاستشارية أيدت توصية الأمين العام بإنشاء أربع وظائف جديدة تُشغل عن طريق نقل الموظفين. ورغم أن مسألة نقل الموظفين قد طُرقت فيما يتصل بتخصيص ثلاث وظائف لوحدة الدروس المستفادة، فإن الولايات المتحدة لا تفهم لماذا أوصت اللجنة الاستشارية منذ أشهر قلائل بتخصيص ٣٠٠ وظيفة لأداء مهام محددة، واليوم تقول إن ست من هذه المهام لها أولوية متدنية. وأضافت أنها تود أيضا معرفة ما هي المهام التي ستكون لها أولوية متدنية.

٤٣ - وأردفت قائلة إن الأمانة العامة ينبغي أن تبين في الأيام القليلة القادمة كيف يجري حاليا نقل الوظائف فيما يتصل بوحدة الدروس المستفادة؛ ما هي وظائف حساب الدعم ككل، بما في ذلك إدارة شؤون الإدارة والتنظيم وإدارة عمليات حفظ السلام، التي اختيرت لنقلها إلى وحدة الدروس المستفادة؛ وكيف يُقترح الآن استيعاب عملية النقل هذه لو وافقت الجمعية العامة عليها.

٤٤ - وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي (A/52/380)، قالت إن وفدها لديه أسئلة لا تتطلب إيفاد مفتش من الوحدة إلى نيويورك. وأوضحت أن الولايات المتحدة ليست متأكدة مما إذا كان التقرير يتضمن انتقادا لمكتب خدمات المراقبة الداخلية أم لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي. ولكن ما يدهشها أكثر هو أن التقرير طلب إلى الإدارة أن تبين ما إذا كانت قد امتثلت لتوصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وأضافت أنه يبدو من المنطقي أن وحدة التفتيش المشتركة، التي استخدمت موارد المنظمة، كان ينبغي أن يتسنى لها، لدى صياغة التقرير، أن تعرف ما إذا كانت الإدارة قد فعلت ذلك أم لا. وختاما، قالت إنها تأمل أن وحدة التفتيش المشتركة لن تقدم تقارير أخرى على مثل هذه الدرجة من الغموض.

٤٥ - تولت الرئاسة السيدة دايس (اليونان)، نائبة الرئيس.

٤٦ - الرئيس: قال إن الإجابة على الأسئلة ستقدم في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.